الأمم المتحدة

A/ES-10/445–S/2009/65

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 February 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

ما زال الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في غاية الخطورة بسبب استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مع ما ينتج عن ذلك من استمرار تدهور الأوضاع على جميع المستويات، بما في ذلك تواصل معاناة الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال واشتداد اليأس وتصاعد حدة التوتر.

وبلغ تدهور الأوضاع أشده في قطاع غزة، حيث يحاول المدنيون الفلسطينيون مواجهة الكارثة الإنسانية الناجمة عن العدوان العسكري الذي شنته إسرائيل عليهم لمدة ٢٢ يوما والحصار الذي تضربه على غزة منذ ما يزيد على ١٩ شهرا. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الهش الذي تم التوصل إليه – والذي تواصل إسرائيل في الواقع خرقه بضرباتها الجوية وتهديداتها بغزو عسكري جديد – فإن الدمار والخراب الهائلين على يد إسرائيل يجعلان من التغلب على آثار هذه الكارثة مهمة مؤلمة وشاقة للغاية.

وكما تعلمون، فإن ما يزيد على ١ ٣٠٠ فلسطيني قتلوا بوحشية وأصيب ما لا يقل عن ٥ ٥٠٠ آخرين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية في العدوان العسكري الأخير. وأطلقت السلطة القائمة بالاحتلال، مستخدمة جميع الأسلحة في ترسانتها العسكرية،

050209 050209 09-22657 (A)

العنان لقوتها المفرطة والعشوائية ضد المدنيين العزل في قطاع غزة. إن قتل إسرائيل وإصابتها للفلسطينيين خرق واضح للقانون الإنساني الدولي، الذي يحظر أمورا في جملتها القتل العمد والتسبب عن قصد في معاناة شديدة أو إصابات بليغة لإلحاق الأذى البدني أو الصحي بالأشخاص المشمولين بالحماية. وقد واصل رجال الإنقاذ بعد أيام من إعلان وقف إطلاق النار انتشال جثث المدنيين من بين أنقاض المنازل المهدمة، بما فيها جثث العديد من الأطفال. وإنه لمن دواعي الأسى والجزع أن يشكل الأطفال ما يفوق ثلث القتلى والمصابين الفلسطينيين على يد السلطة القائمة بالاحتلال وأن يعد القتلى والجرحى من النساء بالمئات أيضا.

وإضافة إلى الخسائر في صفوف المدنيين، دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلية عشوائيا ممتلكات فلسطينية بقطاع غزة في انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي. ودُمر ما لا يقل عن ٢١ ٠٠٠ مترلا أو مأوى فلسطينيا أو لحقت بها أضرار جسيمة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية كما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وفي بعض الأماكن، مثل مخيم جباليا للاجئين، جرفت السلطة القائمة بالاحتلال أحياء سكنية برمتها وسوتها بالأرض.

ولحق الدمار والخراب أيضا بالبنية التحتية الأساسية على نطاق واسع، بما في ذلك الصرف الصحي والمياه والشبكات الكهربائية والمستشفيات والمدارس، وكذلك العديد من المؤسسات العامة والمساجد، وآلاف الأعمال التجارية والأراضي الزراعية. وتجدر الإشارة بطبيعة الحال إلى أن الحملة المسعورة للسلطة القائمة بالاحتلال على قطاع غزة لم تبق ولم تذر كما نعلم، بل هاجمت مرافق الأمم المتحدة نفسها، ملحقة أضرار جسيمة بعدة مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وبمجمع الأمم المتحدة الرئيسي، وأتلفت مواد مخزنة في المجمع الرئيسي، بما في ذلك الأغذية واللوازم الطبية.

وتسببت السلطة القائمة بالاحتلال في معاناة إنسانية شديدة ودمار هائل. فهناك أسر ومجتمعات محلية برمتها تعاني من آثار الصدمة. وبالإضافة إلى قتل وإصابة آلاف المدنيين، شرد ما لا يقل عن ٥٠ ٠٠٠ شخص وأصبحوا بلا مأوى من جراء هذه الحملة العسكرية الفتاكة. ويعاني الكثيرون من الصدمات النفسية الشديدة التي تشمل جميع الأسر في غزة، وهي التي ما فتئت تعاني بشدة من الحصار الإسرائيلي اللاإنساني المفروض حتى الآن كعقاب جماعي على كافة المدنيين الفلسطينيين والذي يتسبب في مستويات لم يسبق لها مثيل من الفقر والبطالة والجوع والمرض. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة التعجيل بفتح المعابر الحدودية لقطاع غزة بصفة مستمرة أمام تنقل الأشخاص والبضائع بحرية،

بما في ذلك المساعدات الإنسانية التي تشتد إليها الحاجة والتي تحاول بلدان ومنظمات من جميع أنحاء العالم إيصالها إلى الشعب الفلسطيني، وكذلك التدفقات التجارية الضرورية لإعادة البناء والانتعاش الاقتصادي.

ولم تتسبب هذه الأعمال التي أتتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في أزمة إنسانية خطيرة بقطاع غزة فحسب، بل إنها تشكل أيضا جرائم حرب كما سبق وذكرنا في مناسبات عدة. لذا ينبغي إجراء تحقيقات شاملة في جميع الجرائم التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال ومحاسبة مرتكبيها محاسبة تامة وتقديمهم إلى العدالة. ونشدد في هذا الشأن على اقتناعنا بأن المحاسبة وحدها هي الكفيلة بوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب واستخفافها السافر بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ونعيد تأكيد عزمنا على مواصلة الدعوة بقوة إلى المحاسبة إلى أن يعاقب مرتكبو هذه الجرائم ضد الشعب الفلسطيني ويقام العدل.

وفي الوقت نفسه، أود توجيه عنايتكم إلى أن إسرائيل تواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، سعيا منها إلى استمرار زعزعة الاستقرار وتصعيد حدة التوتر والإحباط. وتقوم السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك للقانون وقرارات الأمم المتحدة واستخفاف بالتزاماتها وفقا لخارطة الطريق بتوقيف أنشطة الاستيطان، بما في ذلك ''النمو الطبيعي''، وتفكيك ''المستوطنات في المواقع الأمامية''، وازدراء تام للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي كافة، بمواصلة بناء مستوطناتها غير الشرعية وتوسيعها وبناء الجدار غير الشرعي في جميع أنحاء الضفة الغربية، لا سيما داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها.

فقبل بضعة أيام فقط، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن قرارها بناء ٣ ٥٠٠ وحدة استيطانية أخرى في القدس الشرقية. ونقل مؤخرا عن منظمة إسرائيلية (متطوعون من أجل حقوق الإنسان – بيش دين) أن أعمال بناء تلك المستوطنات تتم على أراض فلسطينية تابعة لجهات خاصة صودرت من مالكيها الشرعيين على مرأى ومسمع من الحكومة وبموافقتها. وقد أصبح من الواضح تماما أن هدف إسرائيل المباشر والمقصود من هذه الحملة الاستعمارية غير القانونية هو تغيير التكوين والطابع الديمغرافيين للأرض الفلسطينية المحتلة لتحقيق هدفها النهائي، وهو الضم الفعلي لمزيد من الأراضي الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، تواصل إسرائيل أيضا حفريات غير قانونية داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها، منتهكة بذلك القانون الدولي ومهددة حرمة الأماكن المقدسة وكذلك وضعها كمواقع للتراث العالمي المشمولة بحماية اليونسكو ومهددة أيضا سلامة وبقاء المنازل والمؤسسات الموجودة في هذه المنطقة. ومن الأمثلة على المخاطر العديدة الناجمة

عن هذه الأعمال غير القانونية الحادث الذي وقع يوم أمس في مدرسة البنات الابتدائية التي تديرها الأونروا في منطقة سلوان. فقد أصيب ما لا يقل عن ١٧ تلميذة فلسطينية بجراح في المدرسة عندما انهارت أرضية الصف، ما أدى إلى سقوطهن في حفرة لا يقل عمقها عن مترين. ويرجع السبب في هذا الانهيار إلى استمرار إسرائيل في أعمال الحفريات وحفر الأنفاق حول وأسفل مجمع المسجد الأقصى، الذي لا يبعد عن المدرسة سوى بمائة متر.

ونؤكد مجددا عدم شرعية جميع الأنشطة الاستعمارية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وندعو السلطة القائمة بالاحتلال إلى وقفها الفوري والتام. ذلك أن هذه الأنشطة غير الشرعية لا تفتت وحدة الضفة الغربية لتصبح عبارة عن عدة كانتونات معزولة وتكاد تفصل القدس الشرقية تماما عن بقية الأرض الفلسطينية فحسب، بل إنها تمنع التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية ووحدتها وسلامتها. ونتيجة لذلك، تضعف الآمال في قيام دولتين لإحلال السلام، ويزداد احتمال تلاشيها بالمرة مع مرور كل يوم من هذه السياسة والحملة الإسرائيليتين الهدامتين وغير الشرعيتين.

إن على المجتمع الدولي مسؤوليات واضحة ينبغي أن ينهض بها. فالالتزام باحترام القانون الإنساني الدولي وضمان احترامه في ظل جميع الظروف لا لبس فيه. وينبغي ألا يكون الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة استثناء من هذه القاعدة. ويجب على المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، بذل قصارى الجهود لمعالجة هذا الوضع الخطير وفقا للقانون الدولي. ولا بد من إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف جميع الانتهاكات والخروقات الجسيمة التي ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. فاحترام القانون الدولي هو السبيل الوحيد لتهيئة الظروف اللازمة لسلام حقيقي.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على رسائلنا الـ ٣٣٢ السابقة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (A/ES-10/442-S/2009/40)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ما فتئت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى إرهاب الدولة وعلى ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي تلك الانتهاكات

إلى العدالة. (ستُدرج أسماء الضحايا في مرفق رسالة مقبلة بسبب عدم التعرف حتى الآن على هوياتهم جميعا).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
الممثل الدائم